# فهرس الموضوعات

## I- فهرس موضوعات القسم العربي


**عبد الرحمن الحاج صالح**
"القياس على الأكثر" عند نحاة العربيّة وما يترتب عليه.................... 5

**كريمة أوشيش حمّاش**
الفصاحة واللحن في اللّغة العربيّة.................................... 17

**رضا زلاّقي**
صفة القلقلة وحروفها بين القدماء والمحدثين - دراسة فيزيائيّة - .......... 35

**كمال فرات**
دراسة صوتيّة فيزيائيّة لكلام الشخص المصاب بمرض الباركينسون
في الوسط الاستشفائي الجزائري............................................ 59

**وليد أحمد العنّاتي**
الدليل نحو بناء قاعدة بيانات للسانيّات الحاسوبيّة العربيّة.................. 79

**صالح العصيمي**
اعتقادات تعلّم اللّغة العربيّة وتعليمها لدى دارسيها ومدرّسيها................ 115


## II- فهرس موضوعات القسم الأجنبي


**برنار بوتيي**
سيبويه والواقع اللساني ............................................... 5

**مهنيّة قرتي**
نموذج التلفظ المزدوج للصوامت المغلقة المجهرة ........................ 7

**جون كلود كينتال ولورونس بو**
تفكيك اللغة من خلال نظريّة الوساطة........................................ 25

**فوزيّة بدوي**
اضطرابات تسمية اللفظة الفعليّة لدى المصابين بالحبسة الناطقين باللغة
العربيّة - تحليل لساني لطريقة توظيفهم لها- ............................... 41

**وهيبة بودالي**
مقاربة عيادية تحليلية للحبسة في مستوى الاتساق - تحليل منطقي-معنوي
للحبسة - ............................................................... 67

**آسيا بومعراف**
اضطرابات اللغة المكتوبة عند المصابين بالحبسة الناطقين باللّغة العربيّة..... 97

# "القياس على الأكثر" عند نحاة العربيّة وما يترتّب عليه

عبد الرحمن الحاج صالح
مركز البحث العلمي والتقني
لتطوير اللّغة العربيّة

**الملخص**

إن مصطلحات النحو: القياس، النظير، الباب هي رياضية الجوهر. فالقياس هو التكافؤ في البنية والنظير هو العنصر المكافئ وأما الباب فهو مجموعة العناصر المتكافئة. وكمصدر لفعل قاس فالقياس هو توليد عبارة على مثال سابق. ومعنى "**القياس على الأكثر**" أنه يجب أن يكون الوضع للوحدات اللغوية على المثال الغالب في داخل الباب أي ما يكون أكثر تمثيلا لمحتوى بابه الذي ينتمي إليها. أما في الوقت الراهن فإن هناك من يرتكب تخليطاً خطيراً بين هذه الكثرة في الباب وبين الكثرة في الاستعمال وهي شيوع العبارة وهو شيء مختلف تماما عن الأول. فغاية هذه الدراسة هي محاولة إزالة هذا التخليط المنهجي الخطير.

**الكلمات المفاتيح**

القياس - الباب - النظير - الأكثر في الباب - الأكثر في الاستعمال.

يكثر كل النحاة العرب من القول بأن "الأكثر هو الذي يقاس عليه" ولا يقاس على الأقل. قال سيبويه: "لأن فُعالا في الأسماء إذا جاوز الأفعلة إنما يجيء عامته على فِعْلان، فعليه تقيس على الأكثر" (101/1). وقال: "هو أظرف الفتيان وأجمله ليس بمطرد ولا يقاس عليه" (41/1) وقال أيضا: "ولكن الأكثر يقاس عليه" (216/2). وقال: "فهذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليه" (215/2). فماذا يريد سيبويه -ومن جاء بعده من النحاة- من هذا الذي يسميه "الأكثر" ولماذا يجب أن يقاس عليه لا على الأقل مع أن هذا الأقل قد يكون كثيراً فيما سمع من العرب؟

إن كل من جاء بعد سيبويه من النحاة في العصور الأولى قد أدركوا جيدا ما كان يقصده من ذلك. وأول من حاول توضيح "القياس على الأكثر" مع "الحفظ للأقل" الذي قد لا يكون غيره فيما سمع من العرب، هو أبو بكر بن السراج (في كتاب الأصول في النحو (57/1)). وتبعه في ذلك تلميذه أبو علي الفارسي وأفاض في هذا الموضوع بعدهما ابن جني كما سنراه.

ولم يزل الأمر غامضا إلى الآن على الرغم مما قاله هؤلاء العلماء من القرن الرابع. ولسنا على يقين أن يكون هذا الغموض قد زال تماما. وغرضنا من هذا البحث هو أن نحاول توضيح مفهوم الكثرة بالنظر الدقيق في أقوال علمائنا[1].

إن الكثرة والقلة وما وصفوه من العبارات بأنه أكثر أو أقل يرتبط ارتباطا وثيقا جدا بمفاهيم لغوية عربية هامة جداً تدل عليها المصطلحات الآتية: "الباب" و"النظير" و"الاطراد" و"الشذوذ" و"القياس" وهو أهمها. فالمدلولات التي تدل عليها لها مساس بمفهوم الكمّ والتقدير الكمّي وبما ينتمي بالتالي، إلى ميدان الرياضيات. وقد يتجاوز ذلك مفهوم الكم إلى ما هو أوسع منه وهو البنية. ويحصل ذلك بالبحث عن تكافؤ العناصر اللغوية في بنيتها اللفظية أو مجراها النحوي والتكافؤ هنا هو القياس. فهذا يتجاوز الكم المحسوس إلى دراسة البنى المجردة. وسنتعرض لما يقصده النحاة القدامى من هذه الألفاظ تمهيدا لما سنقوله عن القياس على الأكثر.

**مفهوم الباب ومفهوم النظير عند النحاة القدامى**

جاء في كتاب سيبويه: "ليس كل شيء يكثر في كلامهم، يُحمل على الشاذ ولكنه على بابه حتى تعلم أن العرب قد قالت غير ذلك" (149/2). و"إنما يطرد هذا الباب في النداء والأمر" (42/2) وقال: "ونظير ذلك من باب الفعْل الأكَفّ والأرآد" (177/2). وقال: "فأدخلوا فُعولا في هذا الباب لأن فِعالا وفُعولا أختان...كما دخلت في باب فَعْل مع فِعال غير أنه في هذا الباب قليل" (2-181).

فسيبويه يطلق لفظة باب على كل ما هو مثال للكلمة ومثال للكلام كفَعْل أو فِعال وهي كصيغ جموع وغير ذلك تنطبق على المجموعة من الألفاظ التي تكون على أحد هذه الأوزان. ويجب أن نلاحظ أن المجموعة المسماة بالباب وإنْ كانت شبيهة بالصنف أو الجنس فهي، في الحقيقة، المجموعة بالمعنى الرياضي[2]. والدليل على ذلك هو وجود الباب وحصوله كنتيجة للقسمة

---

[1] فأكثر ما سنقوله ههنا قد سبق أن حررناه في رسالتنا للحصول على الدكتوراه وتعرضنا له أيضا في كتابنا: "منطق العرب في علوم اللسان".

[2] ففي الجنس - وهو الفئة البسيطة - الذي يجتمع فيه أفراده هو صفة أو صفات مميزة عامة. أما الباب فالجامع فيه هوالبنية أو المجرى وليس أي نوع من الصفات.

التركيبية وذلك مثل جميع التراكيب التي يمكن أن تحصل للثلاثي المجرد وهي اثنا عشر تركيبا منها فعَل وفُعُل... وفِعِل. فأما فِعِل فهو باب لا يحتوي إلا على كلمة واحدة في المشهور وهي إبِل. قال سيبويه: "إنما هو بمنزلة عربي ليس له ثانٍ في كلام العرب نحو إبل وكُدتَ / تكاد" (19/2). فهذه مجموعة وحيدة العنصر. وأما فِعُل فلا يحتوي على شيء أبدا فهو **مجموعة خالية** (أو فارغة) في اصطلاح الرياضيات الحالية. ويسمي سيبويه أيضا بابا كل تركيب من الكلام كالمبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل وما يتفرع عليهما بدخول الزوائد والنواسخ وغيرها.

ويسمي أيضا كل اللغويين العرب بابا المادة الأصلية للكلم قال ابن فارس: "تأملت هذا الباب [الدال مع اللام] من أوله إلى آخره..." (مقاييس اللغة مادة دل) وهي نتيجة عن القسمة التركيبية بين جميع الحروف الصوامت. وقد اخترع الخليل الطرائق من الحساب التي يستفرغ بها كل التراكيب الممكنة وتسمى في الرياضيات الحديثة بحساب العاملي. وبيّن أن الكثير من هذه التراكيب مهملة غير مستعملة في كلام العرب فهي مجموعات خالية. ولا ننسى أن الخليل هو أول من أدخل مفهوم الخلوّ (= الصفر) في تحليل اللغة (وأشياء أخرى كثيرة عجيبة لسبقها لأوانها).

أما مفهوم النظير فيطلق على كل عنصر لغوي، إفراداً وتركيباً، يكافئ في المجرى أو البنية العناصر التي تنتمي إلى بابه. والمجموع هو نظائر الباب وقد يحصل التكافؤ فيما هو فوق ما يوجد في الباب فيحصل بين بابين أو أكثر كقول سيبويه "ونظيره من المعتلّ ونظائره من كذا" (انظر الجزء الثاني من الكتاب).

والتكافؤ في تحليلات النحاة الأولين هو دائما تكافؤ بُنىً أو مجارٍ ولا يكون أبدا تجانساً أي انتماء أشياء إلى جنس واحد. فهذا الانتماء وهو من أبسط التحليل العقلي (ومنطق أرسطو كله مبني على هذا الانتماء إلى الجنس واندراج شيء في شيء). والتكافؤ في البنية أو المجرى هو من خصائص القياس العربي النحوي. فلا قياس في نحو الخليل وأتباعه إلا من حيث البنية أو المجرى وأعلاه هو القياس بين البنى أنفسها كما هو الشأن في التكافؤ بين تصغير الرباعي وجمع الرباعي جمع تكسير.

وفيما يخص مفهوم الاطراد والشذوذ فقد وضحهما ابن جني بقسمة تركيبية مع مفهومي القياس والاستعمال.

قال ابن جني: "ثم اعلم بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ أربعة أضرب:

[1] مطرد في القياس والاستعمال جميعا وهذا الغاية المطلوبة...وذلك نحو قام زيد وضربت عمراً ومررت بسعيد.

[2] ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال. وذلك نحو الماضي من: يَذَر ويَدَع وكذلك مكان مُبقِل هذا هو القياس والأكثر في السماع باقل (97).

[3] المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو... استصوَبْت الأمر...ومنه استحوذ وأغيَلت المرأة...

[4] الشاذ في القياس والاستعمال جميعا وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصْوُون...فلا يسوغ القياس عليه..." (98-99)[3].

ولكي نفهم جيّداً مقصودهم من هذه القسمة فلا بدّ أن ننظر في الأمثلة التي ذكرها ابن جنى لكل قسم من ذلك. أما الأول فقد مثل له بـــ: "قام زيد" و"ضربت عمراً" و"مررت بسعيدٍ". وهذه هي الأحكام الإعرابية الثلاثة الأساسية للغة العربية: الرفع للفاعل والنصب للمفعول والجر للمضاف إليه (وههنا هو المجرور بالباء). فهذه أحكام سُمعت في استعمال الفصحاء **في كل مكان وفي كل زمان** عند الموثوق بعربيته. وهذا معنى الاطّراد إلا أن وصف هذه النظائر بأنّها سُمعت في كل مكان وفي كل وقت يخص الاطراد التام في البنية أو المجرى وهو الباب المطرد و"القياس المُتْلئِبّ" عند سيبويه مع الاستمرار في المسموع أي في رقعة الاستعمال الفعلي. فيجب أن يكون باب الفاعل مرفوعا أي في جميع أفراده. وكذلك البابان الآخران. فهذا اطراد تام يشمل القياس والاستعمال في وقت واحد. **ويختلف على هذا اطراد الاستعمال عن اطراد الباب عامة:**

**الأول بكثرته هو بعينه في الزمان والمكان وهو شيوعه وانتشاره.**

**والثاني بكثرته في داخل بابه.**

وهذا يقتضي أن يكون مجرى المطرد في الباب (أو بنينه) هو الذي يُعتبر كثيراً بمعنى أنه يجتمع عليه أفراد الباب مثل قام واستقام بالإعلال بالنسبة إلى "حَوِل" غير المعلّ في باب الأجوف. فالاستعمال هنا محصور في الباب **ومقيّد به:** أكثر ما يستعمل في **باب** الأجوف هو المعلّ وجاء غيره في هذا الباب قليلا. وهذا الاطراد الشامل هو الذي يصفه سيبويه بأنه: "أكثر في كلامهم وهو القياس"(258/1) و"هو القياس وقول العرب" (218/1) و"القياس النصب وهو قول عامة الناس" (223/1).

أما القسم الثاني الذي هو المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال فقد مثّله بصيغة الماضي لفعلَيْ: "يَدَع ويَذَر" وهما *وَدَعَ و*وَذَرَ. وكذلك باسم الفاعل لأبقَلَ وهو*مُبقِل. فهذه صيغ تكاد لا توجد في الاستعمال إذ لم يسمع من العرب "وَدَعَ" و"وَذَرَ" إلا نادراً[4] وكذلك*مُبقِل فالمسموع الكثير هو باقل. ففي هذه الحالة المطرد في القياس هو مرادف لعبارة النحاة: هو القياس: (أي هذه الصيغة أو هذا المجرى هو ما يقتضيه القياس). والمراد هو ما يلزم هنا من وجود الماضي "ودع" إذ لكل فعل مضارع صيغة للفعل الماضي من مادته ولكل اسم فاعل من أفعل صيغة مُفْعِل. فقوله "مطرد في القياس شاذ في الاستعمال" معناه أن العنصر الموصوف بذلك يقتضيه بابه (مجموع نظائره) **إلا أنّ هذا الذي يقتضيه مثل ماضي يدع هو نفسه غير موجود في المسموع إلا قليلا جدا** ولا يكاد يُعرف أو لم ينقله أحد. ففي هذه الحالة المطرد في القياس هو

[3] وسنرى أن المطرد في الباب عند سيبويه هو الغالب إذ قد يوجد ما يخالفه وإن كان قليلا جدا. وكنا ذكرنا في بحث سابق في السبعينيات أن هذا التقسيم أخذه ابن جني عن شيخه أبي علي الفارسي (وأنه موجود في المسائل العسكرية، الورقة 134 وما بعدها) كما أخذه أبوعلي قبل ذلك من شيخه أبي بكر بن السرّاج (الأصول 1/الورقة 28-29).

[4] قرئ في الشاذ: "ما وَدَعك ربّك..." (الضحى، 3) ووردت في بيت لأبي الأسود الدؤلي (أنظر الخصائص، 99/1، الهامش3).

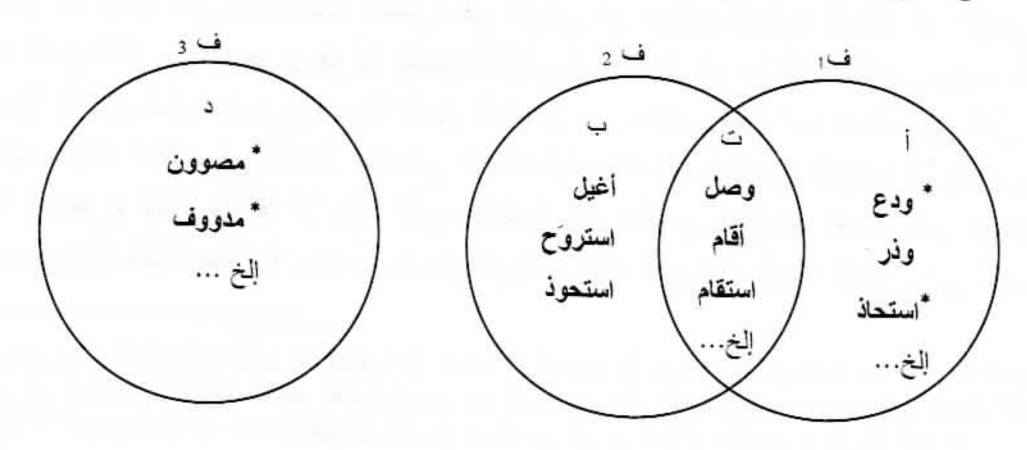
الصيغة **المفترضة** بالنسبة للمسموع بالفعل من تلك الوحدة وهو على صيغة أخرى، لا بافتراض تحكُّم ي بل بما يقتضيه القياس وعبارة ابن جني غير واضحة فقد يبدو فيها شيء من التناقض بين المطرد في القياس والشاذ في الاستعمال (وذلك بسبب ما أدخل في الأقسام الأربعة من التناظر). وهذا القسم لا يطرد فيه القياس إذ لا يوجد فيه شيء منه في الاستعمال". ولو قلنا: "ما يقتضيه القياس مع عدم وجوده أو شذوذه في الاستعمال" لكان أوضح.

وفيما يخص القسم الثالث فهو عكس الحالة السابقة ومثّل له بـ "استحوذ" و"استصوب" و"أغيلت". فهذه الأشياء يصفها بأنّها شاذة في القياس ومطردة في الاستعمال. وكأفراد معيّنة ملموسة من الباب. فمعنى ذلك أن هذه الكلمات سُمعت هي بعينها بكثرة ولم تأت مكافئة للصيغة التي جمعت أكثر أفراد بابها مثل قام وأقام واستقام وغيرها التي جاءت مُعَلة كلها وهي الأكثر في الباب. وهذا لا يمنع أن تكون استحوذ وأغيلت هي بعينها مطردة في الاستعمال بل ولم يأت فيه المعلّ منها أي استحاذ أبدا. وهذا المطرد أو الأكثر ليس هو الأكثر الذي يقصده النحاة عند إجراء القياس كما سنراه.

القسم الرابع يمثل له ابن جني بـ "مَصْوُون" و"مَدْوُوف" وهوالشاذ في القياس والاستعمال معا. ومعنى ذلك أن "مصوون" هو على صورة مخالفة لنظائره من بابه فقد سمع في ذلك مَصون بالإعلال ونظائره كذلك. واطرد مصون في الاستعمال وهو الذي يقتضيه القياس لوجود جميع نظائره محذوفة الواو. أما "مصوون" فقليل جدا في الاستعمال ومغاير لنظائره وبابه فيجمع هذا بين شذوذين. والكلام هو عن هذه الكلمة بعينها لا عن الكيان المجرّد الذي هو المجرى العام أو البنية الجامعة.

ويمكن أن نلمس مغزى هذه القسمة بتصويره بالرسم الرياضي التالي:

نرسم دائرتين ف$_1$ ,ف$_2$ تمثل الأولى القياس والثانية الاستعمال بصفة إيجابية (= اطرادهما) ودائرة ثالثة ف$_3$ تمثل في نفس الوقت القياس والاستعمال بصفة سلبية (= عدم الاطراد). فإذا اعتمدنا على ما وصفه النحاة من العلاقات القائمة بين هذه الكيانات نتحصل على الرسم التالي:



يحتوي التقاطع ت ($ف_1 \cap ف_2$) كما نلاحظه على كل العناصر التي تنتمي في نفس الوقت إلى القياس والاستعمال المطردين. فأما الفئة أ فليس لها أي عنصر تشترك فيه مع $ف_2$ فعناصرها هي التي يقتضيها القياس وليس لها وجود في الاستعمال إلا القليل جدا. فهي إذن مقدّرة غير حقيقية. فتسميتها بالمطرد في القياس غير لائقة إنما هي موافقة للقياس[5] ولم تخرج إلى الاستعمال. أما الفئة ب فليس لها أيضا أي عنصر تشترك فيه مع ف1 فعناصرها موجودة بكثرة في الاستعمال إلا أنها مخالفة لما يقتضيه القياس ومعنى ذلك أنها لم تأت على صورة نظائرها. وأما الفئة د فهي منفصلة تماما عن الفئات الأخرى لأنها جمعت بين المخالفة للقياس أي لبابها ونظائرها ولم تسمع في الاستعمال إلا قليلا فيما يخص بعضها (وبعضها الآخر لا وجود له أصلا).

هذا والذي يأخذ به النحاة ويجيزونه فهي الفئة ت والفئة ب أي المطّرد في القياس والاستعمال والمطرد في الاستعمال فقط. فبهذا يتضح أن الاستعمال مقدّم دائما على القياس لا أي استعمال بل الذي يجري عند عامة العرب أو أكثرهم فهذا هو **المعيار المعترف به**[6] وهو **جدّ موضوعي** وبالتالي علمي.

ونستخلص من هذا الكلام هذه الحقيقة الهامة جدا:

**أنّ الكثرة عند النحاة العرب كثرتان: كثرة الشيء في نفسه وكثرته في بابه.**

وقد ميّز الرماني شارح كتاب سيبويه بوضوح تام بين هاتين الكثرتين بقوله: "كثرته في نفسه لا في بابه ونظائره" (44/5). وقال في كلامه عن "ارْدُدْ" الحجازية: "ومذهب أهل الحجاز أقيس لأن نظائره فيما رُدّ إلى الأصل أكثر في التثنية والجمع والتصغير" (27/5 ظهر).

كما نستخلص من هذا ما يلي:

المطرد[7] في القياس هو الأكثر في داخل الباب الذي ينتمي إليه ويعنون بذلك المجرى[8] أو الصيغة التي تتصف بها جميع أفراد الباب الواحد (= النظائر) أو أكثرها. فإذا قالوا بأن استقام هو المطرد فلا يقصدون هذه الكلمة بالذات بل الكلمة المعلّة ههنا. كما أنهم إذا قالوا: "المنادى المفرد مرفوع" قصدوا أيّ منادى مفرد لا واحداً من أفراده. فالكثرة هنا تخص الصيغة التي تكون هي الأكثر في الباب. فهذه كثرة الشيء في بابه فيحتوي الباب هنا أكثره على صيغة واحدة فالمسموع هنا هو مقيّد بما هو موجود في داخل الباب كيفاً وكمًّا.

---

[5] عبارة القدامى في ذلك هي: القليل في بابه" أو "ليس في الكلام [فِعْل]" (الكتاب 315/2). ولذلك فإن تحليل ابن جني بهذا الشكل وإن كان جيدا لأنه تتراءى فيه العلاقات القائمة بين القياس والاستعمال وكيفية تداخلهما إلا أنه اكتفى بالعلاقات القائمة بين المطرد والشاذ وهما طرفان ولم نعرف ما يقع بينهما من الدرجات. فالمطرد تحته الكثير والأكثر والشاذ فوقه القليل والأقل. ومن أهم ما اهتم به سيبويه ومعاصروه وهو التمييز الشامل لكل ما جاء في المسموع بين ما كثر وما قل وليس فقط بين ما اطرد وما شذ. وعدم الإشارة إلى ذلك ثم الاقتصار على المطرد والشاذ قد يكون هو السبب في عدم إدراك بعض المتأخرين والمحدثين لمبدأ القياس على الأكثر.

[6] أما القليل في الاستعمال وسُمِع بالفعل من الفصحاء فهو مقبول إن وافق القياس أما إذا خالفه فيصفه النحاة بالقبيح مع قبوله ككلام من كلام العرب ولذلك ليس بلحن. واستقباحهم له هو استقباح أكثر العرب له. أما إذا لم يكد يعرف فلا يُقاس عليه هو أيضا.

[7] قد تأتي كلمة "الأكثر" في مكان "المطرد" أحيانا كثيرة.

[8] المجرى يعني، كما قلنا، السلوك الخاص بكل وحدة لغوية كمجرى غير المنصرف الذي لا يدخله التنوين أو مجرى الفاعل الذي هو ارتفاعه وتأخره وجوبا عن الفعل.

أما إذا قالوا بأن "استحوذ" شاذ عن القياس فهم يعنون بذلك أن هذه الكلمة من باب الأجوف ومعها استرْوح وأغيلت **لا تمثل الباب** بل القليل منه لأنه لم يأت غير المعلّ إلا القليل من الأفعال في هذا الباب. فالمسموع هنا هو أيضا مقيّد بما هو موجود في داخل الباب كثرة وقلة. فهذه إذن قلة الشيء في بابه.

أما قولهم بأن "استحوذ" مطرّد في الاستعمال فهم يعنون بأن هذه الكلمة وأمثالها من الأجوف غير المعلّ **كثيرة هي في ذاتها في الاستعمال** أي لوحظ شيوعها هي بالذات. فالمسموع ههنا ليس مقيدا بالباب بل **المعتبر فيه هو الاستعمال في المكان والزمان** بقطع النظر عن الباب. **فهذه كثرة الشيء في نفسه** كما قال الرمّاني.

إلا أن هذه الكثرة غير كافية للقياس على كل ما اتصف بها هي وحدها فلا يقاس على استحوذ وإن كانت هي الغالبة في الاستعمال لأنها غير معلة وبابها أكثره معلّ.

أما ما كان شاذًا في الاستعمال فهو غير مقيس لأنه "لا يكاد يُعرف"، كما يقول سيبويه، إذ لا يُقاس إلا على شيء معروف مما هو من كلام العرب. وقد روى الفراء عن الكسائي أمثلة من قياسه على الشاذ عن الاستعمال وليس بالشاذ عن القياس كما يعتقده بعض المحدثين.

إن هذا الذي قاله ابن جني حرّره ابن السراج قبله وهوأول من قام، كما قلنا، بتحليل هذه العلاقات مستوحيا ذلك من كتاب سيبويه: قال "إن القياس إذا اطّرد **في جميع الباب** لم يُعْنَ بالحرف الذي يشذّ منه فلا يطّرد في نظائره" (الأصول، 57/1). فهو يقيد حصول القياس (ويسميه ابن جني اطراد القياس) باطراد ما يجيء من المسموع من نظائر الباب **فلا قياس إلا باطراد الباب**. و"لا يُعنى" كما قال، بالحرف الذي يشذّ عنه "فهو يقصد بذلك الوحدة اللغوية **التي تخرج من بابها** هي في ذاتها ويشذّ معها أشياء أخرى من أفراد بابها. فالشواذ **من الباب** المطرد هي دائما **حروف أي كلمات** (أو وحدات تركيبية) **مخصوصة** وعددها بالضرورة قليل **بالنسبة لأفراد بابها** فهذا الكلام لابن السراج هو أدق مما قاله ابن جني. **وقد يكون الأقل في الباب مساوياً للصفر**، كما سنراه، **وذلك إذا لم يُسمع أي شيء يخالف في صيغته أو مجراه ما سُمع بالفعل.**

وعلى هذا فالقياس لا يبنى على حرف أو حروف مخصوصة إلا إذا كان هو الوحيد من بابه لا يوجد غيره كباب النسبة إلى فعولة فلم يجئ في المسموع من هذا الباب إلا شَنَئِي. فقد قال في ذلك ابن جني: "الأول قولهم في النسب إلى شَنوءة شَنَئِي فلك، من بعد، أن تقول في الإضافة على قتوبة قتَبي وإلى رَكُوبة رَكَبي... قال أبو الحسن: فإن قلت: إنّما جاء هذا في حرف واحد يعني شنوءة. قال: **فإنه جميع ما جاء**[9] وأضاف ابن جني: "فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء... فلا غرو ولا م لام" وقال: "أما ما هو أكثر من باب شَنَئِي ولا يجوز القياس عليه فلأنه لم يكن هو على قياس فقولهم في ثقيف ثقفي وفي قُرَيْش قُرشِيَ وفي سُليم سُلمي. فهذا وإن كان

[9] والذي حملهم على ذلك هو مماثلة فعولة لفعيلة في أشياء كثيرة ذكرها ابن جني ههنا. وما رواه عن الأخفش (سعيد بن مسعدة) يدل على أنه لا يقول بالشذوذ كما نسب إليه (والذي قال بالشذوذ هو المبرّد كعادته).

أكثر من شَنَئِ فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس فلا يجوز على هذا في سعيد سَعَدي ولا كريم كَرمي" (الخصائص، 115/1-116).

يعني ابن جني أن ما يوجد في باب النسبة إلى فعيل أو فُعيل هو على فعيلي وفُعيلي في الأكثر والقليل جدا على فَعَلي أو فُعَلي مثل ثَقفي وقُرشي فلا يقاس عليه. ولم يوفق في قوله: "هذا أكثر من شنئ" لأنهما بابان آخران على حدة غير باب فعولة: فعيل وفُعيل لأن الذي هو أكثر هو دائما بالنسبة إلى ما هو داخل الباب الواحد لا بين أكثر من باب.

وجاز القياس على شَنَئِي لمجيء هذا اللفظ وحده في بابه. **فالباب قد يكون فيه عنصر واحد في الاستعمال وقد يكون خاليا مثل باب فِعُل.** ولم يُسمع في فعولة *رَكوبي ولا *قَتوبى ولو سمع ذلك لامتنع النحاة من إقرار فَعَلي في فعولة كقياس[10]. فهذا الوزن أي فِعُل وهو باب من أبواب الثلاثي ونتيجة عن القسمة التركيبية للثلاثي، كما رأينا، لا توجد كلمة واحدة في الاستعمال تدخل فيه أبداً. فهذا دليل قاطع على أن الباب هو المجموعة الرياضية **كما تتصوّرها الرياضيات الحديثة.**

ودور هذا المفهوم في النحو هام جداً. قال سيبويه عن الشواذ عن القياس: "إلا أنها خرجت عن القياس فلا تُجْعَل باباً يقاس عليه" (140/2). وكذلك قال ابن جني: "وهذه ألفاظ شاذة لا تعقد بابا ولا يجعل مثلها قياساً" (الخصائص، 68/1) أي بابا مطردا. وقال أيضا: "ألا ترى إذا سمعت: استحوَذ واستصوَب أدّيتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السَّمع فيهما إلى غيرهما. ألا ترى أنك لا تقول في استقام استقوَم ولا في استساغ استسيَغ" (الخصائص، 99/1) وقال قبله شيخه أبو علي: "فلا يسوغ أن تحكم عليه [استحوذ] بالشذوذ عن الاستعمال ألا ترى أن استحوذ وأغيلت وبابه إنما فيه أنه شاذ عن القياس لكثرة المعتلّ في هذا الباب وقلة الصحيح. ولو كان الصحيح أكثر من المعتل لما قلنا فيه إنه شاذ في القياس" (الإغفال، 70/1-71). **فالشواذ، على هذا، هي ألفاظ بعينها ولا تكوّن بابا** أي مجموعة من النظائر لقلتها في الباب إذ الغالب فيه هي ألفاظ على صيغة أخرى. **ولا يقاس على ألفاظ مخصوصة معزولة عن بابها بل على مجموعة منسجمة من الألفاظ. فهذا معنى القياس على الأكثر.** فالأكثر المقيس هو دائماً عند نحاتنا **الأكثر في الباب** أو بعبارة أدق الأكثر فيما سُمع **من الباب** أي من المجموعة. وهو دائما المجرى أو البنية لأغلبية أفراد الباب.

والذي لاحظنا في زماننا هو عدم فهم الكثير من الباحثين لهذا "الأكثر". فهم يطلقون القول دائما ولا يقيّدون الكثرة بما قُصد منها: أهي الكثرة في الباب أم الكثرة في الاستعمال؟ ولم يفهموا أن "استحوذ" لا يقاس عليه مع كثرته في الاستعمال مثل "حول وأغيلت" لأن باب الأجوف أكثر عناصره تُقلب واوها أو ياؤها ألفاً. ولذلك مثل استحوذ أي غير المعتلّ منه قليل في بابه (3 كلمات) **ولا يمثل أفراد هذا الباب.** وهذه الشوادّ الكثيرة في الاستعمال هي التي يسمّيها سيبويه

[10] قال ابن جماعة عن هذا: "والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح للسماع فإن العرب حين نسبت إلى شنوءة قالوا: شَنَئي. فإن قيل فهذا شاذ أجيب بأنه لورود نحوه مخالفا له صح ذلك ولكن لم يسمع في فعولة غيره... فصار أصلا يقاس عليه" (في شرح الشافية للرضي، 25/2 حاشية).

بالنوادر[11] وهي التي لا يقاس عليها ومع ذلك **فهي كثيرة أو هي مطردة في الاستعمال لا في بابها ويجب، مع ذلك، أن تستعمل دون غيرها** إن اطّردت في الاستعمال ولم ينافسها غيرها.

وأكّد سيبويه كثيراً على أن هذه النوادر "تُحفظ ولا يقاس عليها". وقال: "وهذا يُسمع ولا يُجسر عليه ولكن يُلجأ بنظائره بعد السمْع" وقال: "فلم يجيئوا به على نظائره وذا لا يُجسر عليه إلا بسماع" (نفس المصدر).

وقول المحدثين أن بعض النحاة كانوا يقيسون على الكثير وبعضهم على القليل لا معنى له إذا لم يُقيّد. فأي كثير وأي قليل هو؟ ثم إن الامتناع من القياس على الشاذ النادر (النادر في داخل الباب) ليس معناه تركه وتجنبه إذا كان كثيراً في الاستعمال: فالقياس شيء والاعتداد بالمسموع الكثير شيء آخر.

ولنذكر من ذلك مثالين فقد تعجب الأستاذ عبد الخالق عضيمة مما يظنه تناقضا في موقف النحويين من القياس. قال: "لقد كان مما قنّنوه هذا الأصل: إنما يقاس على الكثير لا على القليل. ثم نرى كثيراً من النحويين يتخطى هذا الأصل...يقول الرضي: "فعيل بمعنى مفعول مع كثرته ليس مقيساً...وقال أيضا: تَفْعال المصدر مع كثرته ليس قياساً مطردا" (مقدمة المقتضب، 105/1).

والحق أنّ فعيل بمعنى مفعول لم يأت بكثرة مجيء مفعول - وبابهما واحد - بل المسموع من هذا الباب (اسم المفعول من المجرّد الثلاثي) على وزن مفعول يكاد يغطي كل هذا الباب بخلاف فعيل بهذا المعنى. وكذلك هو تفعال كمصدر لفعّل: فالمسموع من هذا الباب هو تفعيل أو تفعلة في مجموعه أو يكاد وتَفْعال كمصدر آخر لفعّل لا يأتي إلا في أفعال وهي كثيرة لكنها أقل بكثير من تفعيل وتفعلة.

وقال الأستاذ حسن عباس فيما يخص الكثرة: "أهي الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة دون نظر لغيرها؟ أم هي الكثرة بين القبائل أي بأن تشيع خصائص لغوية في مجموعة قبائلها أكثر من قبائل مجموعة أخرى من غير نظر إلى أفراد قبيلة بعينها..." (اللغة والنحو، 4). فهذا يخص الاستعمال وحده وعند النحاة هو الشيوع أو عدمه ليس إلاّ.

وواضح أن سبب هذا الإشكال هو إطلاق القول في الكثرة والقلة. ومنعهم من القياس على الأكثر في الاستعمال إذا خالف بابه فهذا يتعجب منه أكثر معاصرينا مع إنكارهم لجواز النحاة القياس على شَنَئ وهو حرف واحد! ويرون أن ذلك قياس على القليل والواقع غير ذلك. فقد أساؤوا الفهم لما قصده علماؤنا وهذا تخليط أيضا بين القليل في نفسه والقليل بالنسبة إلى غيره من أفراد بابه. فالقياس لا يجوز إلا على المجموعة المنسجمة من العناصر أي المطردة من حيث التوافق الحاصل فيما بينها (سميناه بالانكليزية: Congruential Uniformity في مقابل

---

[11] وصار النادر عند المتأخرين من النحاة ما دل على القليل في الاستعمال أو الغريب ولم يستعمله سيبويه بهذا المعنى ولا من جاء بعده. فقد ذكر ابن هشام الأنصاري النادر في سُلّمه تحت القليل في الاستعمال وحدّده البغدادي بأنه "ما قلّ وجوده وإن كان على القياس" ! (شرح شواهد الشافية، 4). والنادر عند سيبويه وأتباعه هو على عكس ذلك تماما وهو ما خالف القياس وكان كثيرا في الاستعمال فلا يقاس عليه. قال: [هي] نوادر تحفظ كما سمعت عن العرب ولا يقاس عليها" (216-215/2). وبهذا يتبيّن زيادة على ما سنذكره ابتعاد النحاة المتأخرين عن المتقدّمين بعدم إدراكهم لمقاصدهم الحقيقية والأساسية منها.

الـ:Occurrential Uniformity) فالقياس على شنئ هو في الحقيقة قياس على المجموعة لا على العنصر الواحد الذي قد تحتوى عليه. فالمجموعة غير ما تحتوي عليه كالنسبة إلى فعولة وإن لم يسمع إلا شَنَئ من ذلك فهو وحده شاهد من **السماع إذ لم يسمع غيره من بابه.** فهو على هذا "جميع ما جاء" وهذا أكثر مما لم يجيء من بابه. **فالباب هو مجموعة رياضية** وبالتالي يمكن أن تكون فارغة أو ذات عنصر واحد. فبما أن التحويل: شنوءة ← شَنَئِي.

هو الوحيد الذي سُمع في باب النسبة إلى فعولة فلا يقابله في داخل مجموعته وبابه إلا الصفر (لا يوجد تحويل آخر من هذا الباب في المسموع يخالفه) **والواحد أكثر من الصفر** ! (1<0).

فالواحد المقيّد بالباب لا يُحمل على القلة بل على ما يقابله **في داخل بابه،** كما أن استقام (إعلال الأجوف) يقابله في بابه عدد من الكلمات منها: استحوذ وهو أقل من المعلّ. فكذلك الواحد في هذا الباب فالذي يقابله من العناصر هو الصفر. فالواحد مع لا شيء يخالفه هو ما يحتوي عليه باب شنئ كله. فسبب آخر لعدم فهم بعضهم لذلك هو عدم تفطُّنهم إلى أن مفهوم الباب ومفهوم النظير و"خلوّ الباب" و"جميع ما جاء" (في المجموعة الوحيدة العنصر) و"الحمل على الأكثر" والقياس النحوي نفسه: **كل هذا جوهره رياضي بحت.**

وحمل عبارة "الأكثر" عن معنى "الأكثر في الاستعمال" حصل بالفعل عند بعض المتأخرين على إثر ما لاحظوه عند الكوفيين من القياس لبعضهم على الشاذ من الاستعمال.

وقلنا في كتابنا عن "المنطق عند العرب" عند كلامنا عن الخلاف بين البصرة والكوفة أن هذا الذي لا يكاد يُعرف هو نوع آخر من المسموع كالذي لم يجمع العلماء على صحة وجوده. ولا يُقاس على غير المسموع ولا على المسموع المشكوك فيه.

ويجدر بنا، من جهة أخرى، وفي الختام أن نستعرض أنواع الشذوذ التي عرفها العلماء الأولون. وتختلف هذه الأضرب من الشذوذ بحسب الميدان الذي تنطبق عليه وهي كالتالي:

1- **الشذوذ بالنسبة للقياس** وهو مخالفة بعض العناصر المعيّنة لبابها. ولا بد أن تكون أقل عدداً: أفراد قلائل بالنسبة إلى جميع أفراد بابها. وقد تكون كثيرة جدا في الاستعمال أي شائعة فالكثرة ههنا هي الشيوع أي الانتشار في المكان (هي بذاتها). وبعضها قد يجيء هو وحده في الاستعمال ينفرد به مثل "استحوذ" (وهذا هو النادر في زمان سيبويه). وقد يكون الشاذ في القياس قليلا جدا في الاستعمال فهذا هو الذي يقولون عنه أنه قبيح وضعيف إذا خرج عن القياس زيادة على ذلك وليس لحنا على كل حال.

2- **الشذوذ بالنسبة للاستعمال** وقلة وجود الموصوف بذلك فيه جغرافيا أي عدم اتساع رقعة استعماله وقد يسمع الشيء من متكلم واحد أو اثنين وقد يكون موافقا للقياس إلا أن فصحاء العرب تركوه مثل الماضي من "يَدع". وقد يكون شاذا عنه وعن القياس معاً مثل مصوون.

ونضيف شذوذاً آخر لم نتكلم عنه وهو:

3- **الشذوذ بالنسبة للرواية** أي قلة من نَقلها (شخص واحد) مع مخالفته لغيره وقد تكون الرواية مُنْكرة تماما ومرفوضة إذا كان الراوي غير موثوق به. كما جاء في علم الحديث. وما

كان كذلك لا يقاس عليه ولا على ما أجمع العلماء على عدم صحته (وقد خرج المبرد كثيراً عن الجماعة في تضعيف الرواية بدون دليل إلا تمسكه بجودة قياسه).

فهذه الأصناف من الشذوذ تمنع القياس (إلا القليل في الاستعمال المعروف غير الشاذ في الاستعمال وفي القياس) لأسباب جدّ مختلفة. فالتخليط بينها من جهة والتخليط بين امتناع القياس وعدم الاستعمال هو من أهم ما سبّب الإشكال عند بعض المتأخرين والمحدَثين.